

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين  
بلدان الجنوب

الدورة التاسعة عشرة  
(١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

## المحتويات

الصفحة	الفصل
	الأول - المقرران اللذان اتخذتهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة .....
٤	
١٢	الثاني - الجزء العام الرفيع المستوى .....
١٢	ألف - افتتاح الدورة .....
١٢	باء - عرض التقارير المتعلقة بالتنفيذ .....
١٣	جيم - المناقشة .....
	الثالث - مناقشة مواضيعية: "مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" .....
٢٢	
٣٢	الرابع - تقرير الفريق العامل .....
٣٣	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة .....
٣٤	السادس - مسائل أخرى .....
٣٥	السابع - اعتماد التقرير .....
٣٦	الثامن - اختتام الدورة .....
٣٧	التاسع - المسائل التنظيمية .....
٣٧	ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها .....
٣٧	باء - الحضور .....
٣٨	جيم - انتخاب أعضاء المكتب .....

## المرفقات

	الأول - قائمة الحاضرين في الدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب .....
٣٩	
	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة .....
٤٢	

## الفصل الأول

المقرران اللذان اتخذتهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة

١ - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دورتها التاسعة عشرة، المقررين التاليين:

المقرر ١/١٩

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١٣٤/٣٣، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي صدقت فيه الجمعية العامة على خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(١)</sup>،

وإذ تعيد أيضا التأكيد على وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهي وثيقة أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير إلى مقرريها ١/١٨ و 18/IM/1<sup>(٣)</sup>، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، المرفق.

(٣) SSC/18/IM/2، الفصل الأول.

بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام العالمي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، وإذ تسلم بأهميته المتزايدة وماضيه المختلف وخصائصه، وإذ تؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيراً عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجارها وأهدافها المشتركة، وإذ تكرر أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشداً بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة،

وإذ تعيد تأكيد زيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعاً بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقاً لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتلتزم بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المتعلق بالمقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، فضلاً عن التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٤)</sup>،

(٤) SSC/19/2.

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٥)</sup>، وإذ تحيط علماً كذلك بإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي<sup>(٦)</sup>،

١ - تشدد على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي هيئة حكومية دولية رئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز على صعيد العالم وعلى نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي دعمهما؛

٢ - تشدد أيضاً على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، وإنما هو عنصر مكمل له،

٣ - تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، خلال دورة الجمعية العامة السبعين الجارية، مزيداً من المعلومات بشأن المهام والواجبات الإضافية والمحددة التي سيضطلع بها مدير المكتب، والتي ستنشأ عن تعيينه مبعوثاً للأمين العام معنياً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء لزيادة تأثير وكفاءة وفعالية المكتب تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجالات منها الموارد المالية والموارد البشرية وموارد الميزانية، والتعيين المحتمل لممثل خاص للأمين العام معنياً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٧)</sup>؛

٤ - تسلم بضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتوضيح علاقات الإدارة والتسلسل الإداري واتخاذ إجراءات فورية لتحسين شفافية المكتب ومساءلته وكفاءته وفعاليتيه، وتقر بالخطوات التي اتخذها المكتب في هذا الصدد؛

(٥) SSC/19/1.

(٦) SSC/17/3.

(٧) القرار ١/٧٠.

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، حسب الاقتضاء، تنفيذ التوصيات التي لم تُنفذ بعد من توصيات وحدة التفتيش المشتركة<sup>(٨)</sup> وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٩)</sup>؛

٦ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي تعيين جهات تنسيق تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للانضمام إلى الآلية، وتكرر، في هذا الصدد، طلب مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تتاح الفرصة للمكتب ليكون ممثلاً على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة للمجموعة عند مناقشة المسائل التي تؤثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وترحب أيضاً بالعملية التي تضطلع بها حالياً فرقة العمل من أجل تحديد الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجع أعضاء فرقة العمل على مواصلة عملية التحديد ووضع الاستراتيجيات والبرامج المشتركة من أجل الارتقاء بتلك الممارسات بناء على طلب الدول الأعضاء، مع مراعاة العمليات المماثلة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء؛

٧ - تسلّم بأن بعض كيانات ووكالات الأمم المتحدة كثفت دعمها للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب في مجالات من بينها تنسيق السياسات، وتنمية القدرات، والبحث والتحليل، والربط الشبكي، وبناء الشراكات والتمويل، وتطلب إلى جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة القيام، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع ولاية كل منها، بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وأطرها الاستراتيجية؛

٨ - تدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - ترحب بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلع إلى التعجيل بتفعيلها؛

(٨) انظر A/66/717.

(٩) انظر DP/2013/31.

١٠ - تلاحظ مع التقدير أن عددا من الدول الأعضاء عينت جهات تنسيق وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز نشر المعلومات عن عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، وترحب بإنشاء الشبكات وعمليات التبادل بين المؤسسات الجنوبية في البلدان النامية، وتطلب إلى المكتب أن يعمل، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على تعزيز الحوار والتعاون مع هذه المؤسسات وفيما بينها، بالاستفادة من العمل المضطلع به على الصعد الإقليمي والأقليمي والعالمي بغية النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في القطاعات الاستراتيجية في سبيل التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، والإبلاغ عن النتائج في التقارير السنوية للأمم المتحدة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١١ - تسلم بأن الزيادة السريعة في الموصولية داخل البلدان النامية وفيما بينها تسهم بشكل إيجابي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع ولاية كل منها، وبالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة، إلى دعم الجهود الرامية إلى الاستفادة من الثورة الرقمية وسد الفجوة الرقمية بغية تحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

١٢ - تلاحظ أن عام ٢٠١٨ سيصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بونينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(١)</sup> وتدعو، في هذا الصدد، الجمعية العامة إلى النظر في خيارات الاحتفال بالذكرى السنوية؛

١٣ - تلاحظ الدورة الرابعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتدعو المؤتمر إلى مواصلة دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفقا لولايته، مع مراعاة النتائج التي تخلص إليها اللجنة الرفيعة المستوى؛

١٤ - تلاحظ مع التقدير تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات مثل مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على دعم هذا العمل، حسب الاقتضاء؛ وتقر بالجهود التي تبذلها حاليا المصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، في دعم التعاون بين بلدان الجنوب؛

١٥ - تسلم بأن مؤتمرات القمة الأقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تُعقد لوضع الاستراتيجيات والخطط، وتعزيز تنسيق السياسات وإطلاق المبادرات المشتركة أصبحت وسيلة رئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب والتبادلات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع كل من ولاياتها، دعم تنفيذ هذه المبادرات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء؛

١٦ - ترحب بالإسهام المتزايد لبعض البلدان النامية في توفير الموارد التكميلية والدعم لتطوير الهياكل الأساسية وفي إنتاج ونشر التكنولوجيات المتجددة والأدوية الميسورة التكلفة، في جملة أمور، وتشجع الدول الأعضاء المعنية ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع كل من ولاياتها، على تعزيز ودعم هذه المبادرات على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

١٧ - تسلم بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد جميع البلدان التي لديها القدرة إلى أن تساهم، دعماً لهذا التعاون، في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن تدعم مبادرات أخرى لصالح جميع البلدان النامية، بما في ذلك عمليات نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك التوصيات والمقترحات الواردة في تقريره، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها العشرين في عام ٢٠١٨؛

١٩ - تطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في إطار دورها كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تقدم، في تقريرها إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العشرين، معلومات مستكملة عن أعمال فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديد الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ودعم المبادرات الأقليمية، والتقدم الذي يحرزه البرنامج ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الجهود المبذولة لتحسين كفاءة المكتب وفعاليتته وشفافيته ومسائلته.

المقرر ٢/١٩

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها التاسعة عشرة،

تقر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها العشرين المقرر عقدها عام ٢٠١٨:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٣ - الإجراءات المنبثقة عن الدورات السابقة للجنة الرفيعة المستوى، بما في ذلك ما يتعلق منها بأنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٤ - النظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٩.
- ٥ - النظر في تقارير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
  - (أ) تنفيذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
  - (ب) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز دور وتأثير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٦ - مناقشة مواضيعية\*.

\* سيحدّد الموضوع بناءً على مشاورات يجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء.

- ٧ - النظر في متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتوصيات الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٨ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٩ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها العشرين.

## الفصل الثاني

### الجزء العام الرفيع المستوى

#### ألف - افتتاح الدورة

- ٢ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، انتخبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتركية، أوانا ريبيديا (رومانيا) ونيكولا مانويل راندان (سويسرا) نائبين للرئيس وبورنومو أحمد شاندر (إندونيسيا) مقررًا.
- ٣ - وفي غياب رئيس اللجنة، أدلت نائبة الرئيس، ديانا كارولينا مويبا (كولومبيا) التي انتُخبت في الاجتماع التنظيمي المعقود في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ببيان وتولت إدارة وقائع افتتاح الدورة. وترأست نائبة الرئيس أوانا ريبيديا (رومانيا) الجزء العام من جلسة صباح يوم ١٧ أيار/مايو.
- ٤ - وفي الجلسة الأولى أيضا، أدلت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

#### باء - عرض التقارير المتعلقة بالتنفيذ

- ٥ - نظرت اللجنة، في جلساتها من الأولى إلى الرابعة، المعقودة في ١٦ و ١٧ أيار/مايو، في البنود ٢ و ٣ و ٤ من جدول أعمالها.
- ٦ - وفي الجلسة الأولى، عرض مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الوثائق التالية:
- (أ) التقرير الذي أعده مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/1)؛
- (ب) تقرير الأمين العام المتعلق بالمقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/2)؛
- (ج) مذكرة الأمين العام عن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/19/3).

٧ - كرّر أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى، المجتمعون للمرة الأولى منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التأكيد بقوة على استمرار دعمهم الثابت للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المستندين إلى شراكة معززة تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدؤوا بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب المنتخبين حديثاً وأعربوا عن استعدادهم للعمل بصورة وثيقة معهم على مدى السنتين المقبلتين. ورحبوا أيضاً بتعيين مبعوث الأمين العام الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تم مؤخراً. وأعربوا عن تطلعهم إلى التعاون مع المبعوث والمكتب على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق المسعى العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

٨ - وسعت الدول الأعضاء إلى وضع إطار للمناقشة فلفتت الانتباه إلى الاتفاقات الدولية الرئيسية المبرمة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وسلطت بعض الوفود الضوء أيضاً على المكانة المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان، بجمهورية كوريا، في عام ٢٠١١، والاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون فعال في مجال التنمية، المعقود في مكسيكو في عام ٢٠١٤. وشددت الوفود على الحاجة الملحة إلى تعظيم إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي بحلول عام ٢٠٣٠. بالمثل، شددت الوفود على أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي تقرر مناقشته خلال الدورة المقبلة الحادية والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٦، يجب أن يعكس الدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وأشار المشاركون، متحدّين باسم مجموعات أو باسم فرادى الدول الأعضاء أو المنظمات، إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا يزالان يتناميان كقوة محركة للتنمية على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري، كما شددوا على إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

وأكدوا على ضرورة أن تسعى الجهات الفاعلة الإنمائية إلى تحديد الأشكال والشروط التي يكون بموجبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ناجحين بصورة خاصة. ولاحظ أحد الوفود أنه، في سياق الحرص على زيادة فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا يكون التركيز على الممارسات الجيدة مبرراً لغض الطرف عن الإخفاقات.

١٠ - واتفقت جميع البلدان على أن التغيير السريع في المشهد الإنمائي الدولي يستوجب تجاوز الأشكال التقليدية للتعاون الإنمائي. ولاحظ عدة مشاركين أن خطة عام ٢٠٣٠ قد رسّخت التنمية المستدامة باعتبارها مفهوماً توجيهياً، وركزت على ترابط البلدان، وجعلت، في الوقت ذاته، البلدان النامية عوامل تغيير فاعلة لا مجرد جهات تستفيد من المساعدة بصورة سلبية. وأشاروا إلى أن تبادل الدروس المستخلصة من شتى نماذج التعاون الإنمائي أمر بالغ الأهمية للمضي قدماً، جنباً إلى جنب مع بلورة فهم المزايا النسبية للبلدان وأوجه تكاملها وتأزرها. ويشمل ذلك تيسير وتعظيم المساهمة التي قد يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي صوب تحقيق النتائج الإنمائية في مجالات من قبيل المساعدة التقنية وبناء القدرات وتمويل التنمية.

١١ - وعلى غرار ما تم في الدورات الماضية، أعادت مجموعة من الوفود تأكيد موقفها القائل بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه. فهو يسهم في تحقيق الرفاه الوطني، وفي الاعتماد على الذات وطنياً وجماعياً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت تلك المجموعة إلى وثيقة نيروبي الختامية فشددت على أنه من حق بلدان الجنوب أن تضع خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن مبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتحقيق المنفعة المتبادلة ينبغي أن تستمر في توجيه تلك الخطة. وعلاوة على ذلك، شددت المجموعة على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، وأن التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب ينبغي أن يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، المكرّس في خطة عام ٢٠٣٠. وفي ذلك السياق، جرى التأكيد على ضرورة رفع مستوى التعاون بين الشمال والجنوب خدمةً للخطة الجديدة بالاقتران مع مناقشات الأمم المتحدة التي تركز على سبل وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة.

١٢ - وأشارت المجموعة إلى المحركات الستة التالية التي من شأنها أن تجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب محفزاً قوياً للابتكار والكفاءة والفعالية والاستدامة والنمو، وهي: (أ) إقامة

شراكات أكثر انفتاحاً وشفافيةً من أجل معالجة أولويات خطة عام ٢٠٣٠؛ (ب) وضع تعريف أوضح لاستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تتبعها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكيانات القطاعين العام والخاص؛ (ج) تحديد مركز تبادل المعارف المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (د) تبادل الخبرات الإنمائية وتبادل المعارف وبناء القدرات؛ (هـ) إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر التعاون الإنمائي الوطنية؛ (و) تصميم آليات أقوى للتنسيق والقياس المنهجين وللإبلاغ.

١٣ - ورحبت الدول الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات أقوى وذات طابع رسمي بقدر أكبر يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعربت المجموعة عن تقديرها للمنشور المعنون "الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة"، الذي أطلعت الدول الأعضاء عليه، وقالت إنها تتطلع إلى إجراء استعراض شامل لعمل فرقة العمل عندما تكمل ولايتها في نهاية عام ٢٠١٦. وبالمثل، أعربت الوفود عن سرورها لأن الدول الأعضاء عينت جهات تنسيق وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وشجعت جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو ذلك الحذو. كما شجعت المكتب وفرقة العمل على التعاون بشكل وثيق لتعزيز الحوار والتعاون فيما بين شبكة مراكز التفوق في بلدان الجنوب من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في القطاعات الهامة بالنسبة للبلدان النامية.

١٤ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٧٠، كررت إحدى المجموعات طلبها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، القيام بما يلي: (أ) توفير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تشجيع الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإنمائية والنتائج التي تحققها مؤسسات الأمم المتحدة من خلال نماذج أعمال كل منها؛ (ب) منح المكتب الفرصة لأن يُمثّل في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند إجراء مداولات بشأن المسائل التي تؤثر على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز دور المكتب بوصفه جهة التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات الجنوبية، وهو دور يمكن للمكتب أن يؤديه.

١٥ - وأبرزت إحدى المجموعات المنظور الفريد والقيم الذي تقدمه الجهات المانحة الناشئة في مجال التعاون الإنمائي، لأنها كانت متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو متلقية ومقدمة للمساعدة الإنمائية في نفس الوقت. وأشارت إلى أن جميع الشركاء استفادوا عندما تعاونوا مع مقدمي المساعدة من بلدان الجنوب، الذين شددت المجموعة على ضرورة الاعتراف بما قدموه من دعم. وشددت المجموعة على ضرورة إيجاد سبل وأدوات أفضل لقياس التعاون الإنمائي ونتائجه، الأمر الذي سيكفل مساهمتها بأقصى قدر من الفعالية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك مزيداً من الشفافية والمساءلة بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وهو ما يلزم لإقامة شراكات قوية. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة فائدة التعاون الثلاثي في تغيير السياق العالمي، مما يمنح الشركاء فرصاً جديدة لتوسيع نطاق أنشطتهم وزيادة بروزهم وتعلم بعضهم من أوجه قوة البعض الآخر. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، شجعت البلدان النامية على القيام طوعاً بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت المجموعة على أن من المهم الاستفادة من الخبرة، والموارد والشبكات البشرية، وغيرها من الأصول المتراكمة في البلدان المتلقية على مر السنين. وأضاف أحد الوفود أن التعاون الثلاثي ينبغي أن يشرك الاقتصادات الناشئة إضافة إلى البلدان الأخرى بغية الاستفادة من الأصول الموجودة على المستوى القطري.

١٦ - وأكد أحد الوفود، متناولاً تلك المسألة نفسها، أنه يرى أن التعاون الثلاثي ينبغي أن يتميز بالشراكات التي تسعى، مسترشدة بمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى تيسير تبادل المعارف والخبرات لفائدة البلدان النامية. وسلط الضوء على أن هناك مجموعة متنوعة من ترتيبات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الترتيبات التي بدأتها - ومولتها - البلدان النامية مع أطراف ثالثة.

١٧ - وشجعت مجموعة من البلدان جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الجهات التي تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على الاستفادة من مبادئ فعالية التنمية التي جرى تحديدها في المنتديات الدولية، بما في ذلك منتدى بوسان الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، واجتماع مكسيكو الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون فعال في مجال التنمية. وشددت على أن جميع أنواع التعاون الإنمائي يجب، لكي تكون ناجحة، أن تكفل كفاءة وفعالية العمليات والامتثال للقواعد والإجراءات.

١٨ - ورحب المشاركون بالتقرير عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/1)، ولا سيما مساهمة الشركاء من بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة وعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورأى أحد الوفود على وجه الخصوص أن التقسيمات الإقليمية مفيدة ورحب بالتركيز على التعاون الإقليمي والآليات الإقليمية، بما في ذلك دور المصارف الإنمائية الجديدة. ووجهت عدة وفود الانتباه إلى ضرورة التصدي للآثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما في أفريقيا، واتفقت بشأن ذلك، وحثت جميع الدول الأعضاء على تحديد التزامها بتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.

١٩ - ونظرت الوفود في تقرير الأمين العام المتعلق بالمقترح الشامل بشأن السبل المموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/2). ولاحظت إحدى المجموعات تركيز ذلك التقرير على أنشطة المكتب ومواصفات الموظفين فيما يتعلق بالقدرة على دعم الحوار بشأن السياسات والعمليات الحكومية الدولية، وبناء الشراكات، وتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. بيد أنها شددت على أنه على الرغم من الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٧٠، لم يسهب التقرير في بيان كيفية زيادة موارد المكتب المالية والبشرية وموارده المتعلقة بالميزانية. وطلبت المجموعة مزيداً من التفاصيل عن تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكيف يمكن لهذا التعيين أن يعزز دور المكتب بوصفه جهة التنسيق فيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة.

٢٠ - وفيما يتعلق بمذكرة الأمين العام عن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/19/3)، لاحظ أحد الوفود أن أي إجراءات، بما فيها تلك المقترحة في وثيقة المبادئ التوجيهية، يجب أن تنفذ بالتفاعل مع جهات التنسيق الوطنية من أجل تعزيز دورها التنسيقي في كل بلد. وقال الوفد إنه يفهم أن جميع الإجراءات المتخذة بشأن المبادئ التوجيهية والمتعلقة بالرصد والتقييم يجب

أن تطبق فقط على المنظمات الدولية عند دعم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، وليس على الإجراءات التي تتخذها حكومات البلدان النامية.

٢١ - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تضطلع بدور أساسي في بناء فهم مشترك للنطاق والتحديات والفرص التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأكد وفد آخر أنه يتعين على اللجنة، لدى بناء ذلك الفهم، أن تسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ووثيقة نيروبي الختامية. وشدد الوفد على جانبين يتعين أن تركز عليهما مناقشات اللجنة: التنسيق على نطاق المنظومة و العمل مع جهات التنسيق الوطنية.

٢٢ - وأيد وفد آخر فكرة إقامة احتفال تذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وهو حدث من شأنه أن يمكن المجتمع الدولي من اتباع نهج أكثر دقة وتوحيداً إزاء دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً.

٢٣ - وشددت مجموعة من الوفود على أن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومعالجة استمرار تجزؤ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو خطوة هامة، مع أن تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وأشارت المجموعة إلى أن نجاح استراتيجية فرقة العمل يتوقف على تواصل المكتب مع الدول الأعضاء، والتبادلات الثنائية بين البلدان النامية، والتفاعل المنتظم مع جهات التنسيق الوطنية. وينبغي أن يكفل المكتب التخطيط لجميع إجراءاته وتنفيذها بالاشتراك مع حكومات البلدان النامية، بما في ذلك تعريف المعايير والبارامترات. وشدد أحد الوفود على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تقود الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز الإدارية والإجرائية التي تحد من إنشاء مبادرات جديدة. ويتطلب التصدي لتحديات التنسيق على نطاق المنظومة والتواصل المنتظم مع جهات الاتصال الوطنية تعزيز المكتب، مع توفير هيكل ملائم مدعوم أساساً من خلال الموارد الأساسية.

٢٤ - وأعربت مجموعة من الوفود عن قلقها إزاء حصول مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تقدير "غير مرض" في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رقم ١٥٨٠، الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦). ولاحظت المجموعة أن التقرير أشار إلى نقاط ضعف هامة في الهيكل

التنظيمي، بما في ذلك الموارد البشرية وإدارة الميزانية. ولاحظت بقلق صدور تقارير مراجعة الحسابات الأخيرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بعد توجيه اتهام وادعاءات بالفساد ضد رئيس سابق للجمعية العامة. وأثارت تلك المراجعات عددا من علامات الإنذار الخطيرة التي تشير إلى نقاط ضعف في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الافتقار إلى الشفافية ووجود ثغرات في السياسات والممارسة في إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة والتواصل مع المنظمات غير الحكومية. وكرر أحد الوفود تأكيد تلك الشواغل فيما يتصل بإجراءات الدخول في شراكات، وقد أثار بعضها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الوقت نفسه، نوهت مجموعة الوفود بالخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، وشددت على ضرورة القيام فوراً بتنفيذ جميع التوصيات المعلقة تنفيذاً تاماً. وقالت المجموعة أيضاً إنها تتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمعالجة تلك الثغرات، واقترحت أن تدرج اللجنة الرفيعة المستوى الفحص الدقيق لنتائج مراجعة الحسابات في جدول أعمالها. وشددت الوفود أيضاً على أهمية تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد من توصيات الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)، وتوصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/CF/SSC/5).

٢٥ - وشارك ممثلو صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وممثلو المنظمات الحكومية الدولية في المناقشة العامة. وقدموا معلومات مفصلة بشأن طائفة واسعة ومتنوعة من الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تنسيق السياسات، والدراسات الاستراتيجية، وتبادل المعارف، ومنصات المعرفة، وحقوق الملكية الفكرية، والدعم التقني والسياساتي، وبناء القدرات، وتبادل الممارسات الجيدة على مستوى القواعد الشعبية، وهيئة بيئة مؤاتية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووجهوا الانتباه إلى السبل التي يساعد من خلالها الدعم المحفز الذي يقدمونه على حشد وزيادة منافع التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني عن طريق اتفاقات تعاون إقليمية ودون إقليمية جديدة ومعززة، وما يترتب عليها من آثار. ووصفوا اعتمادهم نُهجاً أكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي من أجل إدراج وتعميم وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياسات والعمليات، وذكروا أمثلة تبين كيف أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب مصدراً ومحركاً لنمو التنمية، مثلما يتبين من الارتفاع الحاد في أهميته في السنوات السابقة. وأشاروا إلى الأدلة على أن المبادرات فيما بين بلدان الجنوب تعزز التضامن والمساواة فيما بين البلدان والمدن، سواء بين الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب، بينما تسهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على

العلاقات الدولية فيما بين البلدان المشاركة. ويظهر ذلك واضحا في مجالات من قبيل العمالة والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والأمن الغذائي والزراعة، والصحة والمشترىات الطبية. ويشكل العمل التطوعي دعامة محورية في الترويج للإمكانات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب واجتذاب الشباب إليها، ولا سيما من حيث القدرة الفريدة لذلك التعاون على بناء الجسور وتبادل المعارف وإقامة الشراكات، وبالأخص في البلدان المتوسطة الدخل.

٢٦ - وردّ مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على عدد من الأسئلة والشواغل التي أثارها المشاركون. وذكر أنه تم، بدعم من البرنامج الإنمائي وبمشاركة المكتب القوية، تنفيذ ١٠ من التوصيات الـ ١٦ الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات تنفيذًا كاملاً وأن التوصيات الست الباقية هي في مراحل متقدمة من التنفيذ، وعرض تقديم إحاطة شاملة في هذا الصدد للدول الأعضاء المهتمة. وأشار إلى أن المكتب على ثقة تامة من قدرته على ضمان توفير أجود الخدمات فضلا عن الثقة الائتمانية التي تتوقعها اللجنة منه. وأكد المدير التزام المكتب بالسلامة المطلقة والشفافية التامة، ودعا الدول الأعضاء إلى العمل في تعاون أوثق مع المكتب على تعزيز فعاليته بوسائل منها إعاره الموظفين وتقديم المساهمات المالية، أو غيرها من الترتيبات الموضوعية بشكل تعاوني. وطمأن المدير الدول الأعضاء الراغبة في تقديم مساهمة مالية بأن المكتب في وضع جيد يمكنه من كفاءة استخدام تلك الموارد على نحو مناسب.

٢٧ - وطمأن المدير الدول الأعضاء بأن المكتب منصرف بكليته لمهمته ويضطلع بمسؤولياته كاملة لكي يكون مدافعا ومؤيدا قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشدد على الالتزام العميق لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأعمال فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولفت الانتباه بوجه خاص إلى المنشور المعنون "الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية"، والذي حدد ممارسات جيدة هي أصلا جزء من ممارسات العديد من منظمات الأمم المتحدة. وقال إنه يتطلع إلى استخدام عملية تحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة الدول الأعضاء على التواصل فيما بينها. ولاحظ المدير أن ولاية فرقة العمل ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فطمأن الدول الأعضاء بأن ترتيبات لاحقة قوية ستُخذ لأن جميع المؤسسات المشاركة تدرك الأهمية البالغة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨ - وأبرز مدير المكتب أيضا الدعم القوي والتوصيات التي تلقاها المكتب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدى تنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشار إلى التعليقات المتصلة بالتعريف المفاهيمي للتعاون الثلاثي الواردة في تلك المبادئ، مشددا على أن المبادئ التوجيهية تتضمن صيغة متفقا عليها تتطلب مناقشات واسعة قبل إدخال أي تغييرات مقترحة. وذكر أن المبادئ التوجيهية التنفيذية هي وثيقة داخلية من وثائق الأمم المتحدة تتعلق بالمشاركة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتخطيط له وأنها غير ملزمة للدول الأعضاء، ولكنه أشار إلى استعداده للقاء ثنائي مع الوفد الذي قدم تعليقات على المبادئ التوجيهية. وذكر أيضا أن المكتب يرحب بمزيد من التعليقات من جانب الدول الأعضاء بشأن السبل الكفيلة بتحسين عمل المكتب وزيادته إلى الحد الأقصى كي يتسنى له إنجاز خطته البالغة الطموح، والمرتكزة على مقرري اللجنة الرفيعة المستوى.

٢٩ - وذكر المدير أن المكتب يسعى إلى تعميق شراكته مع اللجان الإقليمية والعمل معاً بانتظام أكبر. وأشار أيضا إلى أن المكتب يسعى بنشاط إلى إقامة شراكات مشتركة مع منظمات متعددة الجنسيات خارج إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل صياغة طرائق جديدة للتعاون. واختتم كلامه بدعوة جميع المشاركين إلى الانضمام إلى تعميق الشراكات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

## الفصل الثالث

مناقشة مواضيعية: "مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"

٣٠ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الرابعة المعقودة في ١٧ أيار/مايو.

٣١ - وافتتح نيكولاس مانويل راندين (سويسرا)، نائب رئيس اللجنة، المناقشة المواضيعية وتولى رئاستها.

٣٢ - وقدم مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أدى دور مدير حلقة النقاش، أعضاء فريق الخبراء التسعة<sup>(١٠)</sup>.

٣٣ - واستكشفت المناقشة المواضيعية كيف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل سياسة عامة ودافع تنفيذي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، على حد سواء. وأوردت العروض التوضيحية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمثلة فعلية لنجاحات كان لها أثر ملموس على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، وكذلك أمثلة أدت إلى إقامة شراكات إقليمية ودون إقليمية دائمة. وفي ذلك السياق العام، تطرقت المناقشات إلى دفع عجلة التصنيع والتحول الاقتصادي، والابتكارات في مجال معرفة منشأ المنتجات في ميادين الزراعة والصناعات الزراعية، والمشترية الطبية الإقليمية الجماعية، وإصلاح الخدمة المدنية، والاستثمار في قطاع الطاقة وتطويره، والحماية الاجتماعية، وبناء المعارف وتبادلها.

٣٤ - وتناول كل خبير من الخبراء التسعة، الذين قدموا عروضاً أثناء المناقشة، جانباً محدداً من جوانب الموضوع الذي تجري مناقشته.

### العرض الأول

٣٥ - أبرز مقدم موضوع "دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠" مدى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق

(١٠) إن الآراء التي أعرب عنها أعضاء حلقة النقاش لا تعبر بالضرورة عن آراء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى مر السنين، أتاحت دروس ونجاحات أسلوب البلدان رسم سياسات عامة فعالة للتنمية. وشكّل التعاون الثلاثي آلية ساعدت على تحقيق إمكانات بلدان الجنوب، وبناء شراكات طويلة الأجل، تعمل بالتوازي مع التعاون التقليدي فيما بين الشمال والجنوب. وشدد على أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب هما أمر أساسي لتحقيق نجاح خطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى هذه الخلفية والعمل الكبير المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمضطلع به خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الواضح أن الجهات الإنمائية الشريكة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لن تبدأ من نقطة الصفر عندما تشرع في معالجة أهداف التنمية المستدامة. فقد مكّن برنامج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من التوصل إلى موقف توافقي مشترك بشأن الأسلوب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، وبناء على مبادرة من شيلي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام ٢٠ بلداً من بلدان المنطقة بتبادل الأفكار والمعارف بشأن ما يلي: (أ) التقدم الكبير صوب الأهداف الجديدة؛ (ب) التقدم الفردي المحرز على الصعيد الوطني في إنشاء الأطر المؤسسية؛ (ج) استراتيجيات الأهداف الإنمائية المستدامة التي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإرادة السياسية؛ (د) الاتفاق على ضرورة تعزيز الآليات والبرامج الدولية والإقليمية لتحقيق الأهداف عن طريق مقترحات واستراتيجيات تدعو إلى الابتكار؛ (هـ) الاتفاق على ضرورة توحى المرونة والسرعة في الاستجابة للاحتياجات القطرية؛ (و) منهجة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحديد نتائج وآثار الإجراءات المتخذة من أجل إثراء عملية وضع السياسات وتركيز العمليات؛ (ز) فكرة أن يسهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في توليد مزيد من الاستراتيجيات والخطط والطرائق والشراكات على الصعيدين الإقليمي والأقليمي.

### العرض الثاني

٣٦ - تناول مقدم موضوع "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: تغيير في النموذج الإنمائي" دور التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وذكر أن تحقيق الأهداف يتطلب اتباع نهج مماثلة ولكنها معدلة للأهداف الإنمائية للألفية، تشمل ما يلي: (أ) توسيع نطاق تعبئة الموارد ليشمل مختلف أنواع المصادر؛ (ب) اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون الدولي موارد مكملة للجهود الوطنية؛ (ج) استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعظيم تبادل الخبرات والمعارف؛ (د) إعطاء الأولوية لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن

التمايزة بحيث تؤخذ في الاعتبار قدرات كل طرف من الأطراف الفاعلة ومزاياه النسبية وموارده؛ (هـ) الاعتراف بالدور المزدوج للبلدان المتوسطة الدخل كجهات متلقية ومقدمة للمساعدة الإنمائية. وتشارك المكسيك بنشاط، بوصفها بلداً متوسط الدخل، في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبخصوص الشراكات العالمية، فقد تعاونت مع إندونيسيا في قيادة المناقشات المتعلقة بتبادل المعارف في الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون فعال في مجال التنمية، الذي عقد في مكسيكو في عام ٢٠١٤، وشجعت إنشاء فريق مستقل للدعوة من أجل تقديم توصيات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد الإقليمي، ففي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، تتولى المكسيك رئاسة اللجنة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي شريك هام في مبادرات مع وشيلي (خطة التنمية المستدامة للقدرة التنافسية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الجلود والأحذية) وأوروغواي (الاستجابة الأحيائية للتغير البيئي العالمي: أدلة من النظم الإيكولوجية البرية في القطب الجنوبي وخدماتها البيئية). وقادت المكسيك أيضاً المشروع الإقليمي لتعزيز القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع نظم الرصد والتنفيذ وإدارتها. ولا يزال تغيير النموذج بحاجة إلى ما يلي: (أ) استكشاف التدفقات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحديد الكيفية التي تؤدي بها إلى إعادة تحديد هيكل التعاون الإنمائي الدولي؛ (ب) تصميم خطط أكثر فعالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والارتقاء بمستوى الممارسات الفضلى؛ (ج) السعي إلى تحقيق رؤية إقليمية مشتركة بشأن كيفية قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كميًا؛ (د) وضع أطر تمكينية لشراكات شاملة؛ (هـ) تعزيز نهج يضم أصحاب مصلحة متعددين.

### العرض الثالث

٣٧ - لفت مقدم موضوع "كيفية دفع عجلة التصنيع والتحول الاقتصادي في أفريقيا" الانتباه إلى عمل مركز علم الاقتصاد الهيكلي الجديد في جامعة بيجين، وهو واضع البرنامج، لدفع عجلة التصنيع والتحول الاقتصادي في أفريقيا عن طريق الانضمام إلى مبادرة "صنع في أفريقيا" (Made in Africa). ويسعى المركز إلى إقامة شراكة تعاون فيما بين البلدان الأفريقية تضم ما يلي: (أ) المزايا النسبية للقارة من وفرة المعروض من اليد العاملة والمواد الخام؛ (ب) مستثمرون صينيون ذوو قدرات تصنيعية؛ (ج) مستثمرون دوليون وتجار تجزئة لديهم قدرة النفاذ إلى الأسواق الكبيرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتهدف المبادرة إلى مساعدة الحكومات الأفريقية على اعتماد نهج استباقي في تشجيع الاستثمار وفي

تحسين البنية التحتية وبيئة الأعمال التجارية في مناطق اقتصادية خاصة ومجمّعات صناعية، وذلك من أجل جذب شركات للصناعات التحويلية الخفيفة موجهة نحو التصدير من الصين، وبذلك الحصول على الدراية التكنولوجية وكسب ثقة المشترين الدوليين. ويبدأ النهج بتحديد ما الذي لدى بلد نام وما الذي يمكن أن يتقنه ذلك البلد. وفي المقابل، تساعد مبادرة ”صُنِعَ في أفريقيا“ الحكومات الأفريقية على تصميم مجمّعات صناعية بالاستفادة من الخبرة الصينية في مجال المناطق الاقتصادية الخاصة. ومن ثم تقدم إحدى الجهات المطوّرة للمناطق المساعدة في إقامة البنية التحتية للمجمع الصناعي، في حين يتعاون المركز مع المؤسسات المالية على تقديم استثمارات سهمية للمساعدة في تخفيف حدة المخاطر بالنسبة للمستثمرين الصينيين المحتملين. وأثار نجاح المبادرة الواعد في إثيوبيا ورواندا التزاما سياسيا رفيع المستوى، ودفع ببلدان أفريقية أخرى - أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا - إلى الإعراب عن اهتمامها بنموذج التصنيع الشامل المستدام، الذي يؤمل أن يكون مثالا يُحتذى لأقل البلدان نموا في المنطقة.

#### العرض الرابع

٣٨ - أكد مقدم موضوع ”الزراعة المصرية ومركز تكنولوجيا الصناعات الزراعية“ أن المركز يجرّكه الطلب، وهو يعمل بكامل طاقته على صعيدي المشاريع والبرامج، بدعم من القطاع الخاص في مصر، وهو موجه إلى سلاسل القيمة الزراعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد بدأ المشروع بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) استنادا إلى المبادرة القائمة بالفعل التي تتناول معرفة منشأ الأغذية والتي تسعى إلى الاستجابة لقانون ذي صلة صادر عن الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٢. ويقضي القانون بتوفير إمكانية تحديد مصدر المنتجات التي تدخل الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان السلامة. ويوفر المشروع المساعدة التقنية والتدريب ونقل المعارف إلى الصناعات الخاصة في مصر، ويساعد في إنشاء بنيتها التحتية ونظمها الخاصة بمعرفة منشأ الأغذية وسلامتها. ونتيجة لهذا التعاون، فقد ارتقى المشروع من مبادرة محلية ناجحة إلى ممارسة فضلى مستدامة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التوثيق الممتاز لنجاح المشروع، بما في ذلك استحداث منصة إقليمية للتعليم الإلكتروني. وتمثل الاتصالات ونشر المعارف والخبرات الفنية عوامل رئيسية في توسع المؤسسة ونموها وتحويلها إلى مركز من مراكز الامتياز يستفيد منه نحو ١٥ بلدا في أفريقيا، ومن الدول العربية، وبلدان من آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن أهم أدوات تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب الجولات الدراسية القائمة على المراقبة إلى مصر التي تُنظّم لخبراء تقنيين من الحكومات ومن القطاع الخاص. وتوسّع المركز، مستفيدا من نجاحه،

كبي يتعاون مع شركات القطاع الخاص في برنامج إنمائي للموردين يُنفذ لصالح مشترين محليين في الاتحاد الروسي وإيطاليا والهند، وذلك بمساعدة مقدمة من اليونيدو بغية بناء سلاسل القيمة الزراعية.

#### العرض الخامس

٣٩ - شدّد مقدّم موضوع "تطوير مشاريع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واستثماراتها المركزة على قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء" على أن النهج المتبع في وضع المشاريع يستند إلى مبدأ الشراكة والتعاون الثلاثي مع جميع الجهات الفاعلة، بما فيها القطاع الخاص. وهو يهدف بذلك إلى اجتذاب الخبرات المناسبة لتلبية احتياجات البلدان في سياق محدد، وتمكين السلطات المحلية من تولي المسؤولية عن المشاريع، وتمكين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من الاضطلاع بدورها كشريك وعامل حفاز دون أن يكون لها وجود طويل الأجل في الميدان. واستناداً إلى دراسات بشأن أفضل السبل لتحقيق التعاون الإنمائي في أفريقيا، توصلت الوكالة مراراً إلى استنتاج مؤداه أن الطاقة تمثل تحدياً رئيسياً يتعين التصدي له. ونتيجة لذلك أنشأت برنامج توفير الكهرباء لأفريقيا (Power Africa)، وهو مبادرة طويلة الأجل تهدف إلى تغيير الدينامية السائدة في أفريقيا بصورة لا رجعة فيها، من خلال جيل أو اثنين من الاستثمارات، من أجل التصدي للتحديات الإنمائية بهدف سد جزء من العجز البالغ ٨٦٩ بليون دولار في قطاع الكهرباء في أفريقيا وتلبية جزء من الاحتياجات من الكهرباء التي يواجهها ٦٠٠ مليون أفريقي يعيشون بدون كهرباء. وأتاحت التنمية في قطاع الطاقة قيام شراكة ثلاثية وتعاون دولي، نظراً إلى الحاجة إلى بناء هياكل أساسية محلية. وعلى نقيض التنمية التقليدية، تمول هذه المبادرة طائفة واسعة من الشركاء على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي مما يتيح لها القدرة على المثابرة وضمنان تولي السلطات المحلية المسؤولية عنها في الأجل الطويل. ويؤدي ذلك أيضاً إلى الحد من المخاطر التي لا تنفك عن المشاريع الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية في قطاع الطاقة. وعلى هذا النحو، تمثل مبادرة توفير الكهرباء لأفريقيا شبكة ضخمة من علاقات التعاون الثلاثي ومشاريع التعاون المتعددة الأطراف من أجل خلق استثمارات تبلغ قيمتها بلايين الدولارات في قطاع الطاقة في أفريقيا. ويسّرت المبادرة قيام حوار أسفر عن استحداث الحكومات وشركات المرافق في أفريقيا جنوب الصحراء لنموذج اتفاق شراء الكهرباء للقارة الأفريقية. كما ساعدت على تحديد النماذج التي تقودها المجتمعات المحلية لكهربية المناطق الريفية، وتوسيع نطاق النجاح الذي تحقّقه شركات توليد الطاقة خارج شبكات الكهرباء من منطقة أفريقية إلى أخرى، وتيسير بناء القدرات والتدريب، بسبل تشمل ندب خبراء من عشرات البلدان. وحكومة

السويد واحدة من الشركاء الرئيسيين في مبادرة توفير الكهرباء لأفريقيا. والهدف هو ضمان أن تصبح المبادرة مكنتية ذاتيا في القارة الأفريقية.

#### العرض السادس

٤٠ - سلط مقدم موضوع "إصلاح الخدمة المدنية في كازاخستان" الضوء على الخطوة التي اتخذتها كازاخستان في السنوات الأخيرة لإنشاء نظام للخدمة المدنية في البلد يقوم على الجدارة ويتمتع بالاستقلالية. وتعتبر كازاخستان الشراكات أحد العوامل الرئيسية وراء نجاح المشروع، بما في ذلك التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وأحد الأمثلة على هذا التعاون المؤسسي قيام كازاخستان، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي، بإنشاء المركز الإقليمي للخدمة المدنية في أستانا، الذي أطلق في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع ٢٥ بلدا وخمس منظمات دولية، وباستثمار قدره ١٤ مليون دولار ستظل حكومة كازاخستان تضخه حتى عام ٢٠١٧. وتمثل مهمة المركز في النهوض بفعالية الخدمة المدنية عن طريق دعم جهود الحكومة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية. ويقوم نجاح المركز على الشراكات وإقامة الشبكات؛ وبناء القدرات والتعلم من الأقران؛ وإدارة البحوث والمعارف. ويشارك في المركز ٣٤ بلدا من مجموعة متنوعة من البلدان في جميع أنحاء العالم، وهو ما يعود بالنفع بوجه خاص على بلدان المنطقة من حيث أنه يسخر فيها قاعدة قوية للمعارف. وتكون المبادرات التي يضطلع بها المركز في مجال بناء القدرات مدفوعة بالطلب وتستند إلى تقييمات قطرية ويشارك فيها عدد من موظفي الخدمة المدنية والباحثين من أكثر من ٤٠ بلدا. وينصب التركيز على تعزيز مبدأ الجدارة، وطرائق التدريب، وتقديم الخدمات العامة، والمهارات والدوافع البحثية، وتقييم أداء موظفي الخدمة المدنية، وغير ذلك من الجوانب. وقد بدأ المركز أيضاً في اختبار منهجية التعلم من الأقران من خلال محفل المؤسسات الفعالة الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو يمثل أيضاً مركزاً لموارد المنتجات المعرفية، بما فيها الاستعراض السنوي للاتجاهات الإقليمية والعالمية في إصلاحات الخدمة المدنية وإعداد ونشر دراسات الحالة الفردية استناداً إلى قصص النجاح الإقليمية. وقد أطلق المركز في عام ٢٠١٥ برنامجاً الأول للحلول المبتكرة، وقدم للفائزين منحة لنشر الحلول في بلدان أخرى ونشر مجلة خاصة به للممارسات في مجال إصلاح الخدمة المدنية. ونظم أيضاً اجتماعاً سنوياً لأصحاب المصلحة لإطلاعهم على النجاح الذي تحقق والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة.

## العرض السابع

٤١ - شدد مقدّم موضوع "الخبرات المستفادة من الحلول المقدمة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية في البلدان الأفريقية والعربية والآسيوية" على أن أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو بلوغ نسبة سكان العالم الذين لا يمكنهم الحصول على قدر كاف من الحماية والتغطية الاجتماعيتين ٧٣ في المائة. ولاحظ أنه من المعترف به أن وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية عامل حاسم في مكافحة الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد، وهو أحد الأدوات الرئيسية لدعم الفقراء في استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلاوةً على ذلك، تمثل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عنصراً رئيسياً في الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يفرضه القطاع غير الرسمي. والحماية الاجتماعية بحكم طبيعتها ممارسة قوية من أفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب نظراً لبروزها في بلدان الجنوب ولخبرة هذه البلدان بما ونجاحها في تطبيقها، وهو ما تتبادله حالياً هذه البلدان. وقد بدأت منظمة العمل الدولية دراسة نظم الحماية الاجتماعية من أجل تحديد الثغرات والمشاكل التي تعترض التنفيذ التي تتشابه مع تلك التي تواجهها بلدان نامية أخرى وأصدرت دليلاً عن أفضل الممارسات في قيادة الحوار الوطني من أجل تقييم حالة الضمان الاجتماعي، يستند إلى تجربة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعشر من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٢. ويشمل الحوار شركاء من القطاعين العام والخاص وتستند منهجيته إلى نهج الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين ويهدف إلى تعيين التحديات والتوصل إلى توصيات وحلول توافقية. وهو ينطوي أيضاً على إجراء تقييمات وإعداد تقارير منتظمة عن التنفيذ. وقد أقيمت هذه الحوارات بالفعل في ١٨ من البلدان الأفريقية وتضمنت تقييمات للاحتياجات من أجل تحديد الخبرات المناسبة لتبنيها.

## العرض الثامن

٤٢ - أكد مقدّم موضوع "مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحسين الحصول على الأدوية: المشتريات الطبية الجماعية للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي" أن مهمة هذه المبادرة تتمثل في تعظيم خدمات الرعاية الصحية المقدمة في البلدان الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي من خلال عمليتي الشراء والإدارة الجماعيتين. ولا تركز هذه المبادرة على الشراء فحسب وإنما أيضاً على إدارة سلسلة الإمداد، استناداً إلى فهم مفاده أن الدواء هو أهم جانب في تقديم الرعاية الصحية. وتستند هذه المبادرة منذ وضعها إلى ثلاثة مبادئ رئيسية. فهي أولاً تقر بأن إمكانية الحصول على

الأدوية الضرورية حق أساسي من حقوق الإنسان، وذلك أمر له أهمية بوجه خاص ولا سيما أن عددا يصل إلى ثلث البلدان النامية يفتقر إلى هذه الإمكانيات. وثانيا، تفرض الأدوية احتياجا كبيرا من النقد الأجنبي نظرا لأن أكثر من ٩٠ في المائة من الأدوية المستخدمة في المنطقة مستوردة، وهو ما يمثل تسربا كبيرا في الموارد المالية. ولذلك فمن المنطقي من الناحية الاقتصادية تجميع الموارد لضمان أفضل الأسعار والحد من تسرب النقد الأجنبي. وأخيرا، فنظرا لأن القيود المالية تجعل من الصعب على حكومات بلدان المنظمة تمويل الأدوية بصورة كافية، فقد أنشأت هذه الحكومات سلة سوقية للأدوية الأساسية للغاية لاستخدامها في القطاع العام. ومن العناصر الأساسية التي أفضت إلى نجاح هذا البرنامج ما يلي: (أ) حرية حركة الأشخاص ورأس المال والسلع من خلال الاتحاد الاقتصادي الكاريبي، مما يسر الشراء الجماعي للأدوية؛ (ب) وتولي الهيئات الوطنية والإقليمية المسؤولية عن البرنامج، مع تعيين مسؤولي اتصال وطنيين في كل بلد؛ (ج) وقيام الدول الأعضاء في المنظمة بإنشاء حسابات مستقلة في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، بعملة مستقرة مربوطة بدولار الولايات المتحدة، وهو جانب رئيسي في عملية الشراء الجماعي حتى يتسنى سداد المدفوعات بسرعة للموردين بالعملة الأجنبية؛ (د) وتوافر دعم أولي من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أصبح بعده البرنامج يمول نفسه بالكامل. وانتقل البرنامج من مرحلة أولية تتألف فيها السلة السوقية من ٢٠٠ دواء إلى مرحلة تتألف فيها السلة من ٨٤٠ دواء، واتسع نطاقه من ٦ إلى ١٠ أعضاء من بلدان المنظمة. وتتضمن المنافع زيادة القدرة على المساومة، وتعزيز القدرة التنافسية، وانخفاض الأسعار، وزيادة التكامل الإقليمي، وتوافر قائمة منسقة من الأدوية، وتحسين تبادل المعارف.

### العرض التاسع

٤٣ - بين مقدّم موضوع "المساهمة التي يوفرها تبادل المعارف في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" السياق الذي يتحرك فيه العالم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتسليط الضوء على التحديات والفرص الرئيسية. وتشمل هذه التحديات والفرص ما يلي: (أ) الترابط العالمي؛ (ب) وحدوث تحول في مركز الجاذبية الاقتصادي، لا سيما مع الزيادة الحادثة في عدد البلدان المتوسطة الدخل وتحرك التوازن الاقتصادي باتجاه البلدان النامية؛ (ج) والتغير التكنولوجي واعتماده، مما يتيح إمكانيات تخطي عدد من مراحل التنمية؛ (د) التحضر، وهو الظاهرة المحددة لهذا القرن، وما يتصل به من اتجاهات ديموغرافية؛ (هـ) وتغير المناخ، الذي يتشابك مع جميع أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. ويضاف إلى هذه القائمة هدفان شاملان هما القضاء على الفقر المدقع وزيادة

الرخاء المشترك. ويركز البنك الدولي على ثلاث سبل للتعاون هي: التمويل، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والقطاع الخاص، وتوليد الموارد المحلية؛ والبيانات، وهي عنصر لا غنى عنه لإدارة أي برنامج إنمائي؛ والتنفيذ، حيث يمثل تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرين بالغين الأهمية لتعزيز التعاون. ونظراً لأن تبادل المعارف هو الركيزة التي من شأنها أن تحفز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد أنشأ البنك الدولي منتدى يجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين يشمل تبادل المعارف المؤسسية ومرفق تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب. ومن خلال تبادل المعارف المؤسسية، على وجه الخصوص، يساعد البنك الدولي مؤسسات القطاع العام - وهي الجهات الرئيسية المقدمة للخدمات للسكان - على تحقيق إمكاناتها بشكل أفضل وتحسين الخدمات التي تقدمها من خلال رصد المعارف وتجهيزها بانتظام أكبر وإيجاد وسائل تبادلها على الصعيدين المحلي والدولي. ولكن حتى يتحقق النجاح لهذا العمل، فلا غنى عن القيام بما يلي: (أ) التركيز على الطريقة التي يتم من خلالها فعلياً تبادل المعارف حتى تركز المنظمات على التعلم بهدف تعزيز المعارف وتبادلها؛ (ب) وتحديد الطريقة التي يتم من خلالها توليد المعارف وتبادلها على الصعيدين المحلي والداخلي؛ (ج) وتحديد الطريقة التي ينجح من خلالها ذلك على الصعيد الدولي. ويشكل الطلب عاملاً دافعاً لذلك كله، ويقتضي النجاح توافر جانبين رئيسيين هما: هيئة بيئة تمكينية لتوليد المعارف المؤسسية، وتوافر المهارات التقنية. أما مرفق تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب، فهو مرفق متعدد المانحين وقد اضطلع بما عدده ٢١٥ مشاركة على مدى ثمانية أعوام عزز خلالها أفضل الممارسات في مجال التعاون وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في جميع بلدان العالم النامي. وينتقل البنك الدولي حالياً من هذا الطور من المشاريع غير المتكررة إلى طور التعاون البرنامجي المتعدد السنوات لكفالة استدامة التعاون وتعزيزه.

#### مناقشة عامة

٤٤ - في المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، سلمت الوفود بأفضل الممارسات المتبعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تم تقديمها وأعربت عن تقديرها لذلك وتطلعتها إلى زيادة تبادل المعارف والتجارب الناجحة والدروس المستفادة. وركزت، في أسئلتها وتعليقاتها، على ما يلي: (أ) الطرق التي تجرى بها الحوارات بين مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة نفسها ومع المبادرات المماثلة في مناطق أخرى؛ (ب) ومدى إدراج الضمانات البيئية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصنيع؛ (ج) ونسبة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مبادرات التعاون الثلاثي؛ (د) ومدى استخدام الشركات الأجنبية العاملة في إطار نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبيد العاملة المحلية

في البلد المتلقي؛ (هـ) وعدد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تتضمن عنصرا متعلقا بالصحة؛ (و) ونسبة المساهمة الأجنبية مقابل المساهمة الوطنية في مخططات نقل الإنتاجية الصناعية؛ (ز) وعناصر مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تطمئن المستثمرين الذين لا يميلون إلى المخاطرة، على سبيل المثال، في مجال بناء المجمعات الصناعية؛ (ح) وأنواع الشروط، إن وجدت، المرتبطة بالمبادرات فيما بين بلدان الجنوب؛ (ط) والسبل التي تكفل أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مدفوعا بالطلب؛ (ي) وحل مسألة التسميات الطبية في خطط المشتريات الجماعية.

٤٥ - وردا على ذلك، أبرز المشاركون في المناقشة عددا من النقاط. إذ شددوا على أن بناء الشراكات وإقامة روابط مع مبادرات مماثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مناطق أخرى وعلى الصعيد العالمي لا يزالان يشكلان تحديا. وذكرت الاجتماعات العادية، والمنشورات السنوية، وآليات الرصد والتقييم، ومنصات المعرفة الإقليمية والعالمية باعتبارها أدوات مفيدة من أجل بناء الشراكات والربط بين الناس والممارسات. وبالمثل، فإن الحوار، حتى على الصعيد الإقليمي، كثيرا ما لا يستفيد من المجموعة الغنية من الخبرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشارت الوفود إلى أن الأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتيح منتدى عالميا مناسبا وفريدا لتبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بتصوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أيضا كل من التعلم المستمر وتطبيق الدروس المستفادة باعتبارهما عنصرتين بالغتي الأهمية كي يستطيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب مواجهة تحديات خطة عام ٢٠٣٠ - سواء تعلق الأمر بتطبيق مبادئ الاستدامة البيئية، أو إعطاء الأولوية لتوظيف وتدريب الموظفين المحليين، أو استخدام الخبرات والمنتجات الأجنبية فقط لتكملة المواد والمنتجات والمعارف المحلية - وذلك في إطار جهود بناء القدرات. وأبرزوا إمكانات القطاع الخاص، وشددوا على أهمية قيام البلدان والمناطق بتهيئة البيئة التمكينية المناسبة كي تتحسن أحوال السوق وتزدهر، وهي مهمة تملك من أجلها الأمم المتحدة الخبرة ومنصة خاصة بالمعارف والممارسات. كما تساعد شراكات التعاون الثلاثي الواسعة النطاق على التقليل من المخاطر المرتبطة بالمشاريع الكبرى المتعلقة بالهياكل الأساسية. ولكن، بما أن كل بلد مختلف عن الآخر، من المهم بالنسبة للشركاء في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مساعدة البلدان والمناطق على تقييم احتياجاتها المحلية والوطنية والإقليمية قبل تطبيق حتى الممارسات الناجحة المأخوذة من البلدان والمناطق الأخرى.

## الفصل الرابع

## تقرير الفريق العامل

- ٤٦ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها الخامسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو. وقام طارق إزرارن (المغرب) بتيسير عملية اتخاذ المقررين في الدورة.
- ٤٧ - وقام رئيس الدورة، الذي اضطلع أيضا بدور مقرر الفريق العامل، بعرض تقرير الفريق العامل.
- ٤٨ - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.

## الفصل الخامس

## جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة

٤٩ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو.

٥٠ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها العشرين (انظر الفصل الأول، المقرر ٢/١٩)، وأذنت اللجنة للرئيس بأن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة العشرين وبأن يُبلغ الدول الأعضاء بالقرار المتخذ بناء على تلك المشاورات قبل انعقاد الدورة العشرين لتمكين الوفود من القيام بالأعمال التحضيرية المناسبة.

## الفصل السادس

### مسائل أخرى

٥١ - لم تنظر اللجنة في أي مسائل في إطار البند ٨ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو.

## الفصل السابع

### اعتماد التقرير

- ٥٢ - نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو.
- ٥٣ - وقام المقرر، بورنومو أحمد شاندراف (إندونيسيا)، بعرض مشروع تقرير اللجنة.
- ٥٤ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأوكلت للمقرر مهمة إتمامه.

## الفصل الثامن

## اختتام الدورة

٥٥ - في الجلسة السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، أدلى ببيان ختامي المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن مديرة البرنامج.

٥٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ختامي أيضا مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## الفصل التاسع

### المسائل التنظيمية

#### ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

٥٧ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها التاسعة عشرة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦. واختُتِمت الدورة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦. وعقدت اللجنة ست جلسات. وعقدت أيضا جلسة تنظيمية في ١٤ أيار/مايو.

٥٨ - وترد المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة وخلفتها وتاريخها والتسلسل الزمني لأنشطتها والتقارير المقدمة عن أعمال دوراتها السابقة في التقارير المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة<sup>(١١)</sup>.

٥٩ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد الدورة في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

#### باء - الحضور

٦٠ - حضر الدورة التاسعة عشرة للجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما حضر الدورة ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعن المنظمات

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39) و Corr. I؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)، والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/62/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/65/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/67/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39).

الحكومية الدولية، إلى جانب أفراد وُجِّهت إليهم الدعوة للمشاركة في حلقات النقاش. وترد قائمة المشاركين في الدورة في المرفق الأول لهذا التقرير.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦١ - انتخبت اللجنة بالتركية أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:

ريتشارد ندوهورا (أوغندا)

نواب الرئيس:

ديانا موييا (كولومبيا)

أوانا ريبيديا (رومانيا)

نيكولا مانويل راندين (سويسرا)

المقرر:

بورنومو أحمد شاندر (إندونيسيا)

٦٢ - وفي غياب رئيس اللجنة، ترأس نواب الرئيس الثلاثة الجزء العام والمناقشة المواضيعية للدورة التاسعة عشرة.

#### دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦٣ - عقدت اللجنة جلسة تنظيمية في نيويورك في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ لانتخاب أعضاء مكتب دورتها التاسعة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٦٤ - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/19/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/19/L.3) لدورتها التاسعة عشرة. وأجريت مناقشة عامة بشأن البنود ٢ إلى ٤ في الجلسات العامة المعقودة يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو. وقد أُسندت إلى الفريق العامل، الذي بدأ أعماله يوم ١٨ أيار/مايو، مهمة النظر في بنود جدول الأعمال ٢ إلى ٤ من أجل إجراء المناقشة الموضوعية وُكِّف بتقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة.

## قائمة الحاضرين في الدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، واندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزمبابوي، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وسويسرا، والصومال، والصين، والعراق، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريشيوس، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

هيئات الأمم المتحدة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

إدارة الدعم الميداني

إدارة شؤون السلامة والأمن

مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
 برنامج الأغذية العالمي  
 صندوق الأمم المتحدة للسكان  
 متطوعو الأمم المتحدة  
 منظمة العمل الدولية  
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
 مجموعة البنك الدولي  
 صندوق النقد الدولي  
 منظمة الصحة العالمية  
 منظمة الصحة للبلدان الأمريكية  
 المنظمة البحرية الدولية  
 المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات  
 وأعمال الجمعية العامة والتي تُبقي على مكتب دائم لها في المقر

الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

جامعة الدول العربية

الشركاء في السكان والتنمية

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

منظمة التعاون الإسلامي

منظمة الدول الأمريكية

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة والتي لا تُبقي على مكتب دائم لها في المقر

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية

الاتحاد من أجل منطقة البحر لأبيض المتوسط

رابطة الدول الكاريبية

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة والتي تُبقي على مكتب دائم لها في المقر

الاتحاد البرلماني الدولي

الأفراد الذين وُجِّهت إليهم دعوة للمشاركة في أفرقة النقاش

حايمي ميراندا، نائب وزير التعاون الإنمائي، السلفادور

نوويل غونزاليس سيغورا، المدير العام بالنيابة للسياسات وتخطيط التعاون الدولي، الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وزارة الخارجية، المكسيك

دجيا دجون شو، نائب المدير التنفيذي، معهد علم الاقتصاد الهيكلي الجديد، جامعة بيجين، الصين

علاء فهمي، مدير، المركز المصري لمعرفة منشأ الصادرات الصناعية - الزراعية

شون جونز، نائب منسق مبادرة توفير الكهرباء لأفريقيا (Power) Africa، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة،

عليخان بايمينوف، رئيس المركز الإقليمي للخدمة المدنية في أستانا، كازاخستان

فرانسيس بورنيت، رئيس دائرة المشتريات الصيدلانية التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي

فيرجيليو ليفاجي، مدير الشراكات والدعم القطري، منظمة العمل الدولية

أبها جوشي - غاني، نائب الرئيس بالنيابة، مجموعة البنك الدولي

## المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة

تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/1)

تقرير الأمين العام المتعلق بالمقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/2)

مذكرة الأمين العام عن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/19/3)

جدول الأعمال المؤقت المشروح وقائمة الوثائق (SSC/19/L.2)

مذكرة من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنظيم الأعمال (SSC/19/L.3).

